الأمم المتحدة

A/78/PV.102

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **102**

الخميس، 1 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

البندان 13 و 117 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/78/L.100)

مشروع المقرر (A/78/L.101)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود، قبل المضي قدما، أن أُدخل تعديلا فنيا على الفقرة 1 من ديباجة مشروع المقرر، بملء الفراغين اللذين تحتهما خط في السطر الخامس من النص برمز وتاريخ اتخاذ القرار الذي سيتم اعتماده، والمتعلق بنطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالتصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر وطرائقه وشكله وتنظيمه. وبذلك يصبح السطر الخامس من مشروع المقرر كما يلي:

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها 319/78 المؤرخ 1 آب/أغسطس 2024، المتعلق بنطاق وطرائق وشكل“.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.100 ومشروع المقرر A/78/L.101، بصيغتيهما المنقحتين شفوياً.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي أولاً ببيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/78/L.100 ومشروع المقرر A/78/L.101 بصيغتيهما المنقحتين شفوياً. وسيَلي هذا البيان بيانٌ شفوي عن الآثار المترتبة على مشروع المقرر A/78/L.101، بصيغته المنقحة شفوياً، فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات.

ويأتي هذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء. تحدد الجمعية العامية في مشروع القرار A/78/L.100، نطاق وطرائق وشكل وتنظيم اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة معني بالتصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، من المقرر عقده في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نيويورك يوم 25 أيلول/سبتمبر 2024. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة قررت، في مقررها 544/78، عقد جلسة عامة رفيعة المستوى مدتها يوم واحد، في حدود الموارد المتاحة. وقد أحاطت الأمانة العامة علما في ذلك الحين بقرار الجمعية العامة تنفيذ الولاية الجديدة في حدود الموارد المتاحة في الميزانية. وتود الأمانة العامة أن تُعلم الجمعية العامة مجددا بأن قدرتها على تنفيذ الولاية الجديدة ستتوقف على توافر موارد نقدية كافية.

وأنتقل الآن إلى البيان الشفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع المقرر A/78/L.101، بصيغته المنقحة شفويا. وأُدلي بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. وقد تم توزيعه على الدول الأعضاء. فبموجب الفقرتين 2 و 3 من منطوق مشروع المقرر، تقرر الجمعية العامة: (أ) أن تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير، بما في ذلك طلب مساهمات من الدول الأعضاء، يتضمن معلومات عن التحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر والسبل والنُهج الكفيلة بالتصدي لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، ويقدَّم إلى الجمعية العامة قبيل اختتام دورتها التاسعة والسبعين أو في وقت مبكر من دورتها الثمانين؛ (ب) أن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة تنظيم اجتماعٍ عام رفيع المستوى للجمعية مدته يوم واحد، يُعقد في موعد أقصاه آخر يوم من أيام المناقشة العامة للجمعية في دورتها الحادية والثمانين، لمواصلة النظر في مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر ويتمخض، دون أن يشكّل ذلك سابقةً للاجتماعات المماثلة، عن إعلانٍ موجز وعملي المنحى يجري التفاوض بشأنه على الصعيد الحكومي الدولي ويُتفق عليه بتوافق الآراء.

وسيشكل الطلبان الواردان في الفقرتين 2 و 3 من منطوق مشروع المقرر إضافة إلى عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عامي 2025 و 2026، وستترتب عليهما احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 200 43 دولار لعام 2025 و 900 38 دولار لعام 2026. وترد في مرفق هذا البيان تقديرات مفصلة للتكاليف والافتراضات التي تستند إليها هذه الاحتياجات. وعليه، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر A/78/L.101 بصيغته المنقحة شفويا، فإن احتياجات إضافية من الموارد بمبلغ 200 43 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، ستُدرج في تقرير عن الاحتياجات المنقحة، كي تنظر فيها الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين. وستعرض الاحتياجات من الموارد لعام 2026 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026، لكي تنظر فيهما الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

وسأقرأ الآن البيان الشفوي عن الآثار المترتبة على مشروع المقرر A/78/L.101 بصيغته المنقحة شفوياً، فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات. ويدلى بالبيان التالي عملا بالفقرة 20 من القرار 335/77 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمانة العامة أن توجه انتباه الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية إلى تزامن اجتماعات الجمعية الرفيعة المستوى قبل اتخاذ إجراء بشأن المقترحات التي تقتضي عقد اجتماعات للجمعية العامة في مواعيد محددة.

و تقرر الجمعية، بموجب أحكام الفقرة الفرعية (ج) من مشروع المقرر المعروض عليها، عقد اجتماع عام رفيع المستوى مدته يوم واحد، في موعد أقصاه آخر يوم من أيام المناقشة العامة للجمعية في دورتها الحادية والثمانين، لمواصلة النظر في مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. ومن شأن هذا الاجتماع أن يتزامن مع الاجتماعات المقررة للجمعية العامة إذا عقد بالتوازي مع المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للموقف بشأن مشروع القرار أو مشروع المقرر أو كليهما القيام بذلك في مداخلة واحدة.

إذ لا توجد وفود راغبة في الإدلاء ببيان، تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.100، المعنون "نطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالتصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر وطرائقه وشكله وتنظيمه".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.100؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.100 (القرار 319/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/78/L.101 المعنون "تعزيز العمل فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/78/L.101، بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتمد مشروع المقرر A/78/L.101 بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 558/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت أو شرح الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لاوتاسي (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 39 المتضررة تحديدا من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

ونبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين لهذا القرار (القرار 319/78)، السفيرة شوالغر ممثلة نيوزيلندا، والسفيرة تشان ممثلة كوستاريكا، على ما قامتا به من عمل مكثف لإتمام هذه العملية، مع كفالة إيلاء الاهتمام الواجب خلال المناقشات لأصوات من هم أكثر تضررا.

ونود أيضا توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على دعمكم الثابت بشأن هذه المسألة الحاسمة. إن الاجتماع المقبل والإجراءات التي سنتخذها على أعقابه هي تركة رائعة لرئيسٍ للجمعية العامة من الجزر الصغيرة. وكما قلنا سابقا، فإنه يجب علينا، في هذا العصر الذي يشهد ارتفاعا غير مسبوق ومتواصلا لمستوى سطح البحر، أن نتأكد من توجيه جميع أجهزة مؤسساتنا الدولية للتصدي لواقع أزمة المناخ وأثرها غير المتناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شارك تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على مدى سنوات، مشاركة متعمقة في المناقشات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر. وهي قضية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لنا ويجب علينا معالجتها على وجه الاستعجال. لقد بدأنا هذه العملية ونحن مصممون على جعلها تتناسب مع خطورة وإلحاح التهديدات التي نواجهها. والقرار 319/78 والمقرر 558/78، رغم كونهما دون المثالية، يوفران أساساً متينا لمواصلة تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر. فذلك من شأنه أن يُنشئ على مدى السنوات القليلة المقبلة عملية تدريجية من الجهود المتضافرة في الجمعية العامة. وأن يكفل البروز السياسي لهذه القضية ذات الأهمية الحاسمة، ويضيف زخمًا إلى جميع العمليات التي تناقَش في إطارها بالفعل. ولكن ينبغي أن نقول بوضوح أيضا أنه ليس بوسعنا الانتظار. فارتفاع مستوى سطح البحر بدأ بالفعل يوقع بجزرنا أضرارا جسيمة لا يمكن إصلاحها. وقد قدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية تنازلات كبيرة بشأن هذه النتيجة. ونحن نأمل ونتوقع أن تكون الخطوات المتخذة ضمن عمليتنا التدريجية خطوات كبيرة وطموحة. فهذا ليس الوقت المناسب لاتخاذ أنصاف الخطوات. وتحقيقا لتلك الغاية، نود الإدلاء بثلاثة تعليقات ختامية.

أولاً، يجب أن يكون موجز الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في سبتمبر/أيلول مختصرا وعملي المنحى كي يفيد في توجيه العمل. أما الموجز الموزون العبارة للمداولات، فليس الوثيقة التي نحتاجها كنتيجة للاجتماع.

ثانياً، نحن نشجعكم، سيدي الرئيس، على إجراء مشاورات على نطاق واسع في إعداد حلقات النقاش للحدث الرفيع المستوى. فهناك عدد كبير من الخبراء في الجزر الصغيرة يمكنهم تناول مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر من الجانب العلمي ومن وجهة نظر المعارف التقليدية ومن حيث تأثيراتها.

وأخيراً، سيعتمد رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة في سبتمبر/أيلول إعلانًا قاعديا بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وكيان الدولة ويعرضونه خلال الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن

نشجع الدول الأخرى على الانضمام إلينا في الإدلاء ببيانات واضحة بشأن استمرارية الدول في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. كما نتطلع إلى هذا الحدث الذي سيقام في سبتمبر/أيلول، وإلى تعزيز العمل بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

السيد زانيسن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم البلدان الأعضاء في التحالف من أجل التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وأخطاره الوجودية (C-SET)، وهو تحالف يضم أنتيغوا وبربودا وبالاو وبنغلاديش وتوفالو وجمهورية كوريا والدانمرك ورومانيا وكوستاريكا ومالطة والمغرب ونيوزيلندا وبلدي ألمانيا.

بادئ ذي بدء، يود التحالف أن يعرب عن خالص تقديره للميسرتين المشاركتين، الممثلتين الدائمتين لنيوزيلندا وكوستاريكا، على جهودهما الدؤوبة وتفانيهما طوال الأشهر الستة الماضية. فقد قدمتا من الإرشادات وأبدتا من المرونة والبراعة ما لا يقدر بثمن في توجيه دفة العملية عبر التناقضات والتحديات غير المتوقعة التي شهدتها. ونحن، أعضاء التحالف من أجل التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وخطره الوجودي، بينما نعترف بما أُحرز من تقدم، لا يمكننا تجاهل خطورة الحالة على أرض الواقع. فليس بمستطاع الدول الجزرية الصغيرة والدول والمجتمعات الساحلية المنخفضة أن تتصدى وحدها للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي حين لا ترقى النتيجة المتوصل إليها إلى مستوى الإجراءات الطموحة المطلوبة، وتلك التي يتوقعها – بصراحة – المتضررون من السكان والمجتمعات المحلية، إلا أننا مع ذلك متفائلون إزاء الجهود الناجحة التي بذلتها الميسرتان المشاركتان لتحقيق توافق في الآراء بشأن المقرر 558/78، الذي سيقودنا في نهاية المطاف نحو نتيجة تفاوضية في المستقبل القريب.

ونحن في التحالف نرحب بالعناصر المهمة للقرار، وهي الاعتراف بالحاجة الملحة لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر، والاعتراف بطبيعته المتعددة الأبعاد، والترحيب بالجهود الإقليمية. ومع ذلك فإننا نؤكد أنه كان من المستحسن أن يتضمن القرار تركيزاً أقوى على الإجراءات الملموسة، فضلاً عن القيام بمراجعة منتظمة للالتزامات التي يتم التعهد بها في التصدي للتهديدات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. ويحث التحالف جميع الأطراف على مواصلة العمل الدؤوب من أجل مستقبل يمكن فيه التنبؤ على نحو أفضل بالآثار الضارة لارتفاع مستوى سطح البحر والتخفيف من حدتها ومنعها، وحيثما تعذر ذلك، الحيلولة دون وقوع الخسائر والأضرار، والتخطيط المسبق لإيجاد حلول للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة لهذه الظاهرة، وتمكين البلدان والسكان المتضررين من التكيف والازدهار. وأخيراً وليس آخراً، يجب حماية حقوق المجتمعات المعرضة للخطر وسبل عيشها وتراثها الثقافي الغني. ويظل التحالف ملتزما بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتحقيق هذه الأهداف الحاسمة، وعدم ترك أحد خلف الركب.

وفي الختام، أود أن أوجه لكم الشكر شخصيا، سيدي، على التزامكم طوال العام الماضي بوضع هذه المسألة المهمة والحيوية جدا للبشرية على جدول أعمال الجمعية.

السيد ماي (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأربعة عشر لمنتدى جزر المحيط الهادئ الحاضرين في نيويورك: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي فيجي.

وقبل كل شيء، مجموعتنا مدينة لخدمات الميسرتين المشاركتين، وهما السفيرة شوالغر ممثلة نيوزيلندا والسفيرة تشان فالفيردي ممثلة كوستاريكا، وفريقيهما، على قيادتهما القديرة والتزامهما، مما مكننا من تحقيق هذا الإنجاز المهم. وعلاوة على ذلك، لم يكن بإمكاننا، سيدي الرئيس، إنجاز ما حققناه اليوم لولا دعمكم المستمر، منذ زيارتكم الأولى للمحيط الهادئ، لقضية أنتم على دراية بها. ونفخر بأنكم لم تكتفوا بالدفاع عن هذه القضية الملحة، بل حرصتم على أن تجد مكانًا لها في الجمعية العامة عشية مغادرتكم. وهذه ستكون تركِتكم.

فمنذ انعقاد المشاورات غير الرسمية الأولى، وحتى انعقاد الدورة الرابعة عشرة التي انتهت في شهر تموز/يوليه، عكفت مجموعتنا على

معالجة المسألة بشكل بنّاء ومتسق طوال الوقت. وبينما نتأمل مسيرتنا، كان بإمكاننا – مجازيا – أن نكون تلك المجموعة التي أُطيح بشراع سفينتها في خضم الاضطراب الناجم عن درجات متفاوتة من الرياح والأمواج. ومع ذلك فقد اتضح أمر واحد هو أننا، رغم تمسكنا بموقفنا، أصغينا إلى الآخرين وأبدينا المرونة مقرونة بالعزيمة. والواقع أن القوة تكمن في الاختلاف وليس في التماثل. وقد عمل كل منا على إثراء الآخر والعناية به. وشد كل منا عضُد الآخر وثبت خطاه، مما أفضى بنا إلى هذا الإنجاز اليوم.

وعلى إثر ذلك تود مجموعتنا أن تشكر جميع الوفود على مشاركتها وتعاونها ودعمها طوال المسار الطويل والشاق للمفاوضات. وقد اتخذنا، كمجموعة، خطوات تدريجية على الصعيد الإقليمي، على النحو الذي يشهد به قرارنا المتعلق بالطرائق (القرار 319/78)، لأن المسألة شكلت أولوية لمنطقة المحيط الهادئ في مواجهة التهديد المدمر الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر لشعوبنا وسبل عيشنا. وتتطلب مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر تعاوناً عالمياً وتعاضدا دولياً. وسيلتقي قادتنا من جديد في تونغا هذا الشهر، في إطار الاجتماع الثالث والخمسين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، تحت شعار "مواطن المحيط الهادي المرن والقادر على إحداث التحول: فلنبن بناء أفضل الآن"، وسيشكل عملنا اليوم مساهمة مهمة في مداولات قادتنا. ويسعدنا اليوم أن شعوبنا، ومن هم في الخط الأمامي في مواجهة التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، سيجدون العزاء في كون الأمم المتحدة تصغي إليهم وتقف إلى جانبهم لتلبية رغباتهم.

ومع كوننا نؤيد الوثيقتين، وهما القرار 319/78 والمقرر 558/78 بصيغتهما المقدمتين، فإننا نود أن ندلي بثلاثة تعليقات ختامية:

أولاً، نحن نؤيد تأييدا تاما كفالة إعداد موجز مختصر وعملي المنحى لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول، بحيث يجسد دعوة قادتنا، التي ينبغي أن تكون أساساً للإجراءات المستقبلية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر.

ثانياً، فيما يتعلق بأفرقة النقاش الأربعة للحدث الرفيع المستوى، ندعو إلى سماع أصوات خبرائنا الذين يقفون على الخط الأمامي في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر، بوصفهم كذلك أعضاء في أفرقة النقاش.

ثالثًا وأخيراً، ندعم كل إجراء في المستقبل يكفل بقاء مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر على جدول أعمال الجمعية العامة. وعليه، فإن المجموعة تؤيد القرار والمقرر المعروضين علينا وترحب باعتماد كليهما.

وأود أن أُدلي بكلمة موجزة بصفتي الوطنية كممثل لفيجي.

يسر فيجي اعتماد القرار المتعلق بالطرائق والمقرر اليوم. ونضم صوتنا إلى البيان الذي أدلت به ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، والبيان الذي أدلي به للتو باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

وطوال هذه العملية، نلاحظ ونشيد بالقيادة البارعة للميسرتين المشاركتين، وهما الممثلة الدائمة لنيوزيلندا والممثلة الدائمة لكوستاريكا، وفريقيهما. ونحن مدينون لهما لإبداعهما وتوجيههما دفة النقاش، ونشكرهما على ما قامتا به من عمل متقن.

وقد تميز النقاش بالصعوبة وتناول قضية بالغة الأهمية بالنسبة لاستدامة كثير من الدول، وسبل العيش فيها، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون شرفاً عظيماً أن نخرج من أبواب الأمم المتحدة يوماً فنجد أن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر قد خُصصت لها أخيراً مكانة في الجمعية العامة، وأن أصوات الآلاف من المجتمعات المحلية، ولا سيما منها الهشة والمعرضة للخطر الوشيك لارتفاع مستوى سطح البحر، قد سُمعت.

وهذه هي بالضبط القضية التي يجب للأمم المتحدة وينبغي لها أن تدافع عنها. ويجب على الأمم المتحدة أن تأخذ على عاتقها القضايا الجديدة والعاجلة وأن تتوصل فيها إلى نتائج ملموسة. وارتفاع مستوى سطح البحر هو إحدى هذه القضايا، التي من شأنها كفالة أن تبقى الأمم المتحدة منظمة مؤثرة ومواكبة للتحديات الجديدة والناشئة. وقد أدى تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر بالفعل إلى نشوء عوامل جديدة

لعدم الاستقرار والصراع، وسبب الدمار الناجم عنه انهيار العديد من سبل العيش في مختلف المجتمعات المحلية. ففي فيجي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يُعاد إسكان حوالي 42 قرية ما بين المدى المتوسط والبعيد، مما سيحمّل الحكومة تكلفة باهظة. ونظرا لكون منطقة المحيط الهادئ هي المنطقة الأكثر تضرراً، تنبأ قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، كما ذكرت، منذ قرون بالآثار التي قد يخلفها مختلف سيناريوهات ارتفاع مستوى سطح البحر على دولنا.

وعلى النحو الوارد في القرار المتعلق بالطرائق، فإن منطقة المحيط الهادئ قد حققت بالفعل تقدما بدافع الضرورة، وقد التزم قادتنا بتأمين مستقبل شعوبنا. وهنا في الأمم المتحدة، انتهجنا نهجًا مشتركًا بين الأقاليم، بما في ذلك التوقيع على بلاغ مشترك، تم تعميمه في أيار/مايو، لتعزيز هدفنا المشترك بقيادة كابو فيردي.

وفي ضوء ما سبق، نود تقديم التوصيتين الإضافيتين التاليتين. أولاً، نؤكد مجدداً على ضرورة أن يكون موجز الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر المقبل مختصرا وعملي المنحى؛ ثانياً، يجب أن نكفل بقاء مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر على جدول أعمال الجمعية العامة.

وفي الختام، أيدت فيجي اعتماد الوثيقتين وستواصل دعم النهوض بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر الآن وفي المستقبل لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة سامسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للميسرتين المشاركتين، وهما الممثلة الدائمة لكوستاريكا والممثلة الدائمة لنيوزيلندا، على توليهما بنجاح توجيهنا خلال هذه العملية المعقدة. ونحن نتفق تمامًا مع تصريحاتهما المتكررة خلال المشاورات بأن تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر على وجه الخصوص، يؤثر علينا جميعًا تأثيراً عميقًا، بحيث يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة. ويتطلب أي إجراء من هذا القبيل إرادة سياسية وتعاوناً دولياً واسع النطاق لكي يكون فعالاً. وبفضل قيادة الميسرتين المشاركتين، شرعت الجمعية العامة الآن في عملية مكرسة للتصدي للتهديدات المتعددة التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن نتطلع إلى المشاركة في هذه العملية، وكذلك في المنتديات الأخرى ذات الصلة التي تعالج جوانب ارتفاع مستوى سطح البحر المتعلقة بالتنمية المستدامة والمناخ، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات فيما يتعلق بالقرار 319/78 والمقرر 558/78.

أولاً، يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييداً كاملاً الطابع المفتوح والشامل والشفاف لطرائق الاجتماع العام الرفيع المستوى. إن المشاركة الفعالة للقيادة السياسية والعاملين في الميدان العلمي، فضلاً عن المجتمع المدني بشكل عام، تتسم بأهمية بالغة لتحديد ومعالجة التهديدات المتعددة التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر.

ثانيا، نؤيد الاتفاق الواسع النطاق جدا الذي تم التوصل إليه خلال المشاورات، وهو اتفاق انعكس في القرار، حيث ينص على ألا يُخل الاجتماع العام الرفيع المستوى والعملية اللاحقة له بالعمليات الجارية الأخرى وألا يستبقاها، وبالتحديد ما يقوم به الفريق الدراسي المفتوح باب العضوية التابع للجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من عمل بخصوص القانون الدولي، والعمل الذي يتم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وأخيراً، سيشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة نشطة في الاجتماع العام الرفيع المستوى، وكذلك في العملية اللاحقة التي ستتوج باجتماع عام آخر رفيع المستوى خلال الدورة الحادية

والثمانين بهدف الحفاظ على الطابع الملحّ للإجراءات الرامية إلى معالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وتوسيع نطاقها. وينبغي أن تهدف تلك الإجراءات إلى كفالة الحفاظ على الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية، بما في ذلك الاستقرار القانوني واليقين والقدرة على التنبؤ، وينبغي أن تحمي التنمية المستدامة وتحترم حقوق الإنسان. ومن الضروري أن تتوافق تلك الإجراءات مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتحترمها، وهي الاتفاقية التي تحدّد الإطار القانوني الذي يجب أن يُنفذ ضمنه جميع ما يجري في المحيطات والبحار من أنشطة.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم نيوزيلندا وبلدي، كوستاريكا، بصفتنا الميسرتين المشاركتين في تقديم القرار 319/78، المعنون "نطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالتصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر وطرائقه وشكله وتنظيمه".

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد دنيس فرانسيس، على تكليفه إيانا بمسؤولية تيسير هذه المفاوضات.

وبصفتنا ميسرتين مشاركتين، قبلنا المهمة اقتناعًا منا بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى هو اجتماع بالغ الأهمية وعاجل في آن واحد. ويمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى بداية لا غنى عنها لحوار طال انتظاره بشأن التهديد البالغ الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر لكثير من الدول الأعضاء. ورغم كون المسألة عاجلة، تبين أن عملية التفاوض أكثر تعقيدًا مما كان متوقعًا في البداية. فقد تضمنت 14 جولة من المشاورات غير الرسمية وعددا كبيرا من الاجتماعات الثنائية على مدار خمسة أشهر.

ومنذ بداية عملية التشاور، تمكنا من إثبات وجود مستويات متفاوتة من المعرفة في المنظمة بخصوص الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للتهديدات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. وفضلا عن ذلك، واجهت عملية التفاوض المقاومة التي من الطبيعي أن تواجهها عملية التفاوض عند تناول موضوع جديد في الأمم المتحدة، على الرغم من خطورته.

فقد اعتُبر ارتفاع مستوى سطح البحر حتى الآن مجرد واحدة من العواقب الكثيرة لتغير المناخ. ولا يمكننا، إلا بعد إمعان النظر، أن نستبين جميع آثاره الضارة، مثل تملح المياه العذبة، وتشريد المجتمعات الساحلية، والآثار على النظم الإيكولوجية وسبل العيش والثقافات والتراث، من بين آثار أخرى كثيرة.

وقد تبين أن حداثة الموضوع كقضية قائمة بذاتها تشكل تحديًا بسبب طبيعتها المتعددة الأوجه. وتتطلب معالجتها بكفاءة اتباع نهج متعدد التخصصات، مما يجبرنا على التغلب على النزعة الانعزالية التي عهدناها.

وقد كرسنا جهودنا لكفالة عقد اجتماع رفيع المستوى طموح ومؤثر في سبتمبر/أيلول. وسعينا إلى تحقيق أفضل النتائج لفائدة أشد الدول تضرراً.

وسيمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى لحظة حاسة في استجابتنا الجماعية للتهديد المعقد لارتفاع مستوى سطح البحر. وسيوفر منبراً لا مثيل له لقادتنا لمناقشة تلك القضية الحاسمة وتحديد مقترحاتهم الملموسة والعاجلة للعمل.

وحلقات النقاش الأربع ذات أصحاب المصلحة المتعددين ستتيح لنا إجراء أربع مناقشات محددة حول الجوانب المختلفة لارتفاع مستوى سطح البحر. وستستند هذه المناقشات إلى أفضل العلوم والمعارف المتاحة لتقييم المخاطر واتخاذ القرارات. وستكون جوانب ارتفاع مستوى سطح البحر مثل التكيف والتمويل والمرونة؛ والآثار المترتبة على سبل العيش والثقافة والتراث؛ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أبعاده القانونية، جزءًا من مداولات قادة العالم.

وكما يعلم الأعضاء، كانت نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى هي التحدي الرئيسي في سياق المفاوضات. لقد وجدنا أنفسنا خلال العملية نوازن بين تطلعات مجموعتين كبيرتين من الدول: تلك الأكثر تضرراً، والتي دعت إلى إعلان سياسي تفاوضي طموح جدا، وتلك التي تعتقد، مع اعترافها بأهمية المسألة، أن الأعضاء غير مستعدين للتوصل إلى نتيجة تفاوضية في هذه المرحلة. وللتصدي لتلك التحديات وتحقيق

التوازن بين الشواغل المشروعة للدول الأكثر تضررا اقترحنا، بوصفنا ميسرين مشاركين، مشروع مقرر (المقرر 558/78). وكان الهدف من المقرر هو تزويد المنظمة بخارطة طريق أولية للدول للبدء في معالجة المسألة بشكل شامل. يتضمن المقرر مدخلات من مجموعات مختلفة من الدول، مما يوفر مسارا للمضي قدما يحترم جميع وجهات النظر مع التشجيع على اتخاذ إجراءات سريعة.

إن المقرر، الذي اتُخذ رسميًا، يشمل ثلاثة عناصر رئيسية. أولاً، يؤكد التزام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية. ويهدف هذا الالتزام إلى تعزيز الاستجابات الشاملة والفعالة لارتفاع مستوى سطح البحر. وثانياً، يطلب من الأمين العام تقديم أول تقرير على الإطلاق عن التحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر وعن سبل التصدي لها. وثالثا، ينص المقرر على تنظيم اجتماع لاحق رفيع المستوى خلال الدورة الحادية والثمانين، بعد اختتام عملية جارية. وسيتناول ذلك الاجتماع كذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وسيتوج بإعلان موجز وعملي المنحى يتم التفاوض بشأنه على المستوى الحكومي الدولي.

وبصفتنا ميسرين مشاركين، نحن راضون عن نتيجة المفاوضات، ونود أن نشكر جميع الوفود على تعاونها ومرونتها. وقد شهدنا بشكل مباشر طوال هذه العملية كيف يتم التوصل إلى توافق في الآراء. إنه أمر يتطلب المرونة وحسن النية والتضامن والحوار. ولا يتم التوصل أبدا إلى توافق في الآراء؛ بل يتم إنشاؤه بنشاط.

كانت العملية ملهمة للغاية. ولم يتطلب الأمر القيادة فحسب، بل تطلب أيضًا فن بناء الجسور والحلول التوفيقية وحسن النية الثابت. وقد قوبل كل تحدٍ بالمرونة والتعاون. وحوّلنا معاً العقبات إلى فرص.

واعتباراً من تلك اللحظة لم يعد ارتفاع مستوى سطح البحر ربيبًا لنظام التغير المناخي. لقد أصبح له الآن بيت، وهذا البيت هو الجمعية العامة.

السيدة سيسيور (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بالاو. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وممثل فيجي بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين الذين سبقونا في الإعراب عن خالص تقديرنا للميسرين المشاركين للقرار 319/78، السفيرة شفالغر من نيوزيلندا والسفيرة تشان فالفيردي من كوستاريكا، على عملهما الشاق الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. كما نعرب عن امتناننا البالغ لكم، سيدي الرئيس، لتوجيهكم الانتباه الذي تمس الحاجة إليه إلى آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ولإتاحة إجراء مناقشات على أعلى مستوى لمعالجة هذه المسألة الحرجة.

لطالما كانت منطقة المحيط الهادئ صوتا رائدا في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر منذ الجهود المبكرة لمنتدى جزر المحيط الهادئ في عام 1989. وقرار اليوم هو بمثابة معلم هام في تصدينا الجماعي لهذه الأزمة الملحة. وتجسد هذه الخطوة الحاسمة التزامنا المشترك بالحد من الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية والتأكيد على ضرورة تسريع جهود التكيف لأضعف الدول والتهديدات التي تواجهها الآن.

وبينما نجتمع لاتخاذ القرار المتعلق بطرائق ارتفاع مستوى سطح البحر لا بد من التأكيد على خطورة هذه المسألة. إن البلدان المنخفضة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعاني بالفعل من آثار بالغة، حيث أصبحت أجزاء كبيرة من أراضيها غير صالحة للسكن، ويواجه بعضها تهديداً مدمراً يتمثل في الغمر الكامل بالمياه. وبالنسبة لنا، نحن شعب بالاو والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن الأزمة تتجاوز فقدان الأراضي؛ فهي تعرض للخطر بيوتنا وثقافاتنا وتقاليدنا التي تم الاعتزاز بها والحفاظ عليها لأجيال.

ولذلك من الأهمية الحيوية أن نواصل كفالة أن تكون أصوات أكثر المتضررين جزءًا لا يتجزأ من مناقشاتنا وقراراتنا. إن إدماج منظورات الشعوب الأصلية والمنظورات التقليدية والمحلية أمر ضروري لصياغة التصدي الشامل والفعال للتحديات التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر.

إننا نعرب عن خالص امتناننا للالتزام والعمل الجاد الذي بُذل في هذه العملية. وتؤيد بالاو بالكامل اتخاذ القرار وتتطلع إلى موجز مقتضب وعملي المنحى نتيجة للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر هذا العام ليكون أساسا لمواصلة جهودنا وإجراءاتنا التعاونية للتصدي لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

السيد بيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة الأمريكية الميسرين المشاركين على قيادتهما المستمرة بشأن القرار 319/78 على مدى الأشهر العديدة الماضية. ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن العمل المعزز للتصدي للتهديدات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر بشأن هذه المسألة.

تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع الدول الجزرية والمجتمعات الساحلية الهشة لمعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ونحن نفعل ذلك أولاً من خلال أولويتنا المشتركة في الحد من الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية. يجب أن نرفع مستوى الطموح العالمي، لا سيما من جانب الاقتصادات الكبرى الأخرى، التي لم تتوافق مساهماتها المحددة وطنياً بعد مع هدف 1,5 درجة مئوية. ثانيًا، نحن نفعل ذلك من خلال خطة الرئيس الطارئة للتكيف والقدرة على الصمود التي طرحها الرئيس بايدن. ونعتزم مساعدة أكثر من نصف بليون شخص على التكيف مع آثار تغير المناخ وإدارتها، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. وكجزء من تلك الخطة، نحن نساعد البلدان الضعيفة في الحصول على المعلومات التي تحتاج إليها واستخدامها لاتخاذ خيارات التكيف، بما في ذلك التقييمات شديدة الدقة لتوقعات ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار الساحلية وتعزيز نظم الإنذار المبكر.

أخيرا، ودون المساس بالمناقشات التي ستجري في اللجنة الخامسة وأماكن أخرى، يفهم وفد بلدنا أن التمثيل الجغرافي العادل في سياق القرار 319/78 يعني الإدماج الكامل والهادف والعالمي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص. ولن تقبل الولايات المتحدة فرض قيود على مشاركة تلك الكيانات بناءً على تلك الصيغة. علاوة على ذلك، وبما أنه لا يوجد اتفاق على تعريف التمثيل الجغرافي العادل، لم يتم حتى الآن إرساء أي مبدأ للتمثيل الجغرافي العادل.

السيدة كارداش (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): فيما يتعلق بالقرار 319/78 والمقرر 558/78، نود أن نؤكد على ما يلي.

لقد أرسى القرار والمقرر سابقة خطيرة للمستقبل، حيث يمكن فرض أي عملية بالقوة على الدول الأعضاء دون قرار من الجمعية العامة. وكان هذا هو ما فهمناه طوال عملية التفاوض.

ومع ذلك، ونظرا لموقف تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وافق الاتحاد الروسي أخيرا على عقد الاجتماع الموضوعي الثاني الرفيع المستوى خلال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، لا نرى أي قيمة يضيفها عقد مثل هذا الحدث، حيث إن هذا الموضوع يناقش بالفعل في عدد من العمليات، على سبيل المثال، في مختلف المؤتمرات الدولية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمرات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وفي إطار إعداد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، وكذلك في المنتديات السياسية المعنية بالتنمية المستدامة.

السيد نافوتي (توفالو) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد توفالو البيان الذي أدلى به ممثل ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛ وفيجي، باسم منتدى جزر المحيط الهادئ؛ وألمانيا، نيابة عن التحالف من أجل التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وتهديداته الوجودية.

ونعرب عن خالص تقديرنا للميسرين المشاركين – الممثلان الدائمان لنيوزيلندا وكوستاريكا – على جهودهما الدؤوبة وتفانيهما. لقد كانت توجيهاتهما لا تقدر بثمن في التعامل مع تعقيدات هذه العملية. بالنسبة لتوفالو، يعد ارتفاع مستوى سطح البحر أكبر تهديد منفرد لبقائنا كأمة وشعب في المستقبل. فلا نزال نشهد تآكلا شديدا للأراضي، وأمواجا عاتية، وغرق السواحل، مع حدوث أسوأ الفيضانات خلال موسم المد في شباط/فبراير وآذار/مارس. ويؤكد هذا الواقع على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات دولية شاملة. وبينما نعترف بالتقدم

المحرز، لا يمكننا تجاهل خطورة الوضع على أرض الواقع. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة والمجتمعات الساحلية المنخفضة أن تتصدى وحدها للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. ويوفر القرار 319/78 والمقرر 558/78 إطارا ضروريا، ولكن ثمة حاجة إلى وضع التزامات وإجراءات أكثر وضوحا. ومع ذلك، يجب أن نؤكد على أن الوقت عامل جوهري. ولا يمكننا الانتظار؛ يجب أن تكون استجاباتنا طموحة وفورية.

وختاما، ليس من العدل أو الإنصاف أن تتحمل دول مثل توفالو، الأقل إسهاما في تغير المناخ، الأعباء الأكبر للتعايش مع نظام مناخي متدهور. ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وتعزيز العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن نحدد أولوياتنا ونعمل بشكل جماعي على هذه المسألة من أجل تأمين مستقبل مستدام وقادر على الصمود للجميع.

دعونا لا تصبح ذكرانا هي أننا الجيل الذي وقف مكتوف الأيدي بينما اختفت أمم بأكملها تحت الأمواج. بل دعونا نرتقي إلى مستوى التحدي، متحدين ومصممين على حماية وطننا المشترك، وضمان ألا تبقى توفالو وغيرها من الدول الضعيفة على قيد الحياة فحسب، بل وتزدهر. لقد حان الآن وقت العمل. دعونا نصنع التاريخ معا.

السيد شتين (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأقدم تعليلا للموقف فيما يتعلق بالقرار 319/78، بشأن نطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالتصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر وطرائقه وشكله وتنظيمه، وكذلك المقرر 558/78، بشأن تعزيز العمل فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر.

وندرك تماما عزمكم والتزامكم، سيدي الرئيس، بضمان أن تحظى مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر بالاهتمام الذي تستحقه، وأن تحظى الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعم الكامل من المجتمع الدولي لحماية منازلها وأوطانها وتراثها. والواقع أننا، بتأييدنا مؤخرا لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، اعترفنا بأن تلك الدول هي من بين أكثر الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لآثار تغير المناخ، الذي يمثل أكبر التهديدات لبقاء واستمرارية الناس والنظم الإيكولوجية الطبيعية والتنمية المستدامة لتلك الدول.

وتدعم تركيا بقوة رفاهية الدول الجزرية الصغيرة النامية وازدهارها وتنميتها المستدامة. وفي المستقبل، سينصب تركيزنا على التنفيذ الفعال لخطة عمل أنتيغوا وبربودا من أجل التصدي للتحديات الحالية التي تواجهها تلك الدول وبناء اقتصادات قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، وكذلك لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن هذا المنطلق، انضمت تركيا اليوم إلى توافق الآراء بشأن القرار والمقرر ذي الصلة بارتفاع مستوى سطح البحر. وقد ساهمنا بنشاط وبشكل بنّاء في المشاورات منذ البداية، بيد أننا نود أن نسلط الضوء على بعض النقاط التي لا نتفق عليها بشكل كامل، ولكننا اخترنا أن نسايرها من أجل التوصل إلى نص توافقي.

ينبغي ألا تشكل مواد هذا القرار والمقرر فيما يتعلق بطرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى والاجتماعات المقبلة بشأن هذا الموضوع سابقة لمؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة التي ستنظم في المستقبل بشأن مواضيع مختلفة. وينبغي ألا تصبح تلقائيا ما يسمى بالصياغة المتفق عليها للرجوع إليها في المستقبل، بما في ذلك الفقرة 9 من منطوق القرار، وكذلك الفقرة 3 من منطوق المقرر. فيجب أن يستند كل قرار بشأن الطرائق إلى ظروفه الخاصة. وبناء على ذلك، ينبغي التفاوض على القرارات بشأن الطرائق الجديدة والقادمة على أساس كل حالة على حدة.

وتؤيد تركيا بقوة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة ما دامت أهدافها وأنشطتها تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. لذلك، نحن ندعم منظمات المجتمع المدني التي ستسهم أنشطتها في تحقيق أهداف وغايات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للتهديدات الوجودية التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر. وتعارض تركيا أي محاولة للتحايل على إجراءات الأمم المتحدة المعمول بها لإنشاء مسارات بديلة لمشاركة الجهات الفاعلة غير التابعة للدول في مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن إساءة استخدام القرارات بشأن الطرائق الخاصة باجتماعات الأمم المتحدة، كما نؤكد على أهمية احترام الطبيعة الحكومية الدولية لهذه المنظمة لتحقيق رؤيتنا المشتركة.

وفي ملاحظة منفصلة، وكما هو معروف جيدا، فإن تركيا ليست طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وما برحت تعرب باستمرار عن عدم موافقتها على الرأي القائل بأن الاتفاقية ذات طابع عالمي وموحد. ولا يمكن تفسير الموافقة على هذا القرار والمقرر، وكذلك مشاركة تركيا في الاجتماعات التي ستنظم في هذا الإطار على أنها تغيير في الموقف القانوني لتركيا فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبناء على ذلك، تتوقع تركيا أن يتم الاتفاق على الوثائق الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين بتوافق الآراء، كما هو مبين في القرار.

وعلى نحو ما بينت تركيا في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا، فإننا ملتزمون بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود والعمل المناخي، ونحن مستعدون وراغبون في مواصلة العمل مع تلك الدول من أجل إنجاز خطة عمل أنتيغوا وبربودا.

السيد فيدو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار 319/78 وتشكر الميسرين المشاركين على جهودهما للتوصل إلى اتفاق. ونتطلع إلى الاجتماعات الرفيعة المستوى. وقبل الاجتماعات، لا بد من التأكيد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتكتسي أهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري. ويجب الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

ثانيا، إن المجتمع المدني عنصر ضروري لعملنا في الأمم المتحدة ويساعد على ضمان أن يكون لما نقوم به هنا تأثير على أرض الواقع. ونحن نستفيد من خبرات المجتمع المدني ورؤاه الفريدة، والتي بدورها تتيح لنا إيجاد حلول أكثر شمولا وتكاملا للتحديات العالمية.

ويسعدنا أن نشهد تضمين صياغة في هذا القرار تسمح بمشاركة المجتمع المدني بشكل أكبر في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تتاح لمنظمات المجتمع المدني مشاركة واسعة في مؤتمر القمة هذا.

السيد غفوري (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للميسر المشارك على تيسير عملية التفاوض.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن جمهورية إيران الإسلامية تولي أهمية كبيرة للتصدي لتغير المناخ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استنادا إلى مبادئ الإنصاف والشراكة والتعاون وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والمسؤولية التاريخية والقانونية للبلدان المتقدمة النمو في ذلك الصدد. ونرى أن النص النهائي لا يجسد بشكل سليم شواغل البلدان النامية وأولوياتها بهذا الخصوص، كما أنه لا يزال دون المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، بما في ذلك المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لتحديات تغير المناخ.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتوافق بياننا هذا مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

إن تيمور – ليشتي، بحكم كونها دولة جزرية صغيرة نامية، معرضة بشدة لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر. فالخط الساحلي لبدلنا يتجاوز طوله 700 كيلومتر، مما يجعله معرضا لمخاطر التآكل الساحلي والفيضانات وتسرب المياه المالحة إلى مصادر المياه العذبة. وعليه، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب المترتبة عن ارتفاع مستوى سطح البحر ونسعى جاهدين للحصول على دعم المجتمع الدولي،

لا سيما الأمم المتحدة، في معالجة هذه المسألة الملحة. ونحن ننظر إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بقلق وشعور بالإلحاح. فتيمور – ليشتي تعاني بالفعل، شأنها شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من آثار تغير المناخ، حيث تشهد ارتفاعا في مستوى سطح البحر وزيادة في تواتر العواصف وحدتها وتغيرات في نسق هطول الأمطار. وتدرك حكومة بلدنا أن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدا كبيرا لتنمية البلد في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن الغذائي وسبل عيش شعبها. وتطلب تيمور – ليشتي، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، إلى الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فورية وجماعية لمعالجة الأسباب الجذرية لارتفاع مستوى سطح البحر. ونحث المجتمع الدولي على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة ودعم جهود التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في البلدان المعرضة للخطر. ورغم أن هذه النداءات ليست جديدة بالنسبة لأحد، فعلينا أن نطلقها مرارا وتكرارا لكي نذكر المجتمع الدولي باستمرار بضرورة أخذ العواقب الوخيمة لتجاهل هذه المسائل في الاعتبار.

وعلى وجه التحديد، تدعو تيمور – ليشتي، مؤيدة للبيانات التي أدلى بها متكلمون آخرون، إلى مواصلة تقديم مزيد من الدعم لجهود التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي في معالجة الأسباب العالمية لارتفاع مستوى سطح البحر، بسبل من بينها الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، علاوة على تقديم المساعدة التقنية والدعم لتطوير نظم الإنذار المبكر والبنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والممارسات الزراعية المتكيفة مع تقلبات المناخ. وفيما يتعلق بالتصدي لتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر، فإننا ندعو إلى زيادة التمويل والدعم لجهود التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في البلدان المتضررة بشدة مثل تيمور – ليشتي؛ وتشجيع ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي، بما في ذلك إعادة التشجير وحماية الموائل الطبيعية، من أجل الحد من مخاطر تآكل السواحل والفيضانات؛ ودعم إنشاء بنى تحتية مقاومة لآثار المناخ، بما في ذلك الجدران والحواجز البحرية والمباني القادرة على تحمل تغير المناخ؛ وتعزيز التثقيف والتوعية ومشاركة المجتمعات المحلية في مجال تغير المناخ من أجل بناء القدرة على الصمود وتشجيع الممارسات المتكيفة مع تقلبات المناخ؛ وعلى الحث على التعاون وتبادل المعرفة على الصعيد الدولي لمعالجة الأسباب العالمية لارتفاع مستوى سطح البحر ودعم جهود التكيف مع تغير المناخ في البلدان المعرضة للخطر.

وتؤيد تيمور – ليشتي القرار 319/78 الذي اتخذناه هنا اليوم والذي يتماشى مع النداءات السابقة بشأن هذا الموضوع ومع خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية (القرار 317/78) التي تهدف إلى التصدي إلى آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ونحث الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة هذه المسألة الملحة. ومن المهم أيضا مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الإنمائية الجارية حتى يتسنى لها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان الأكثر تضررا إلى الدعم لتتمكن من التكيف مع المناخ المتغير والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء قدرتها على الصمود في مواجهة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. ويكتسي العمل الجماعي أهمية أساسية لمعالجة الأسباب العالمية لارتفاع مستوى سطح البحر ودعم جهود التكيف مع تغير المناخ لما فيه خيرنا وخير البشرية جمعاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

في هذه المرحلة، أود أن أعرب عن شكري وتقديري للميسرتين المشاركتين الرائعتين، السفيرة ماريتسا تشان فالفيردي والسفيرة كارولين شفالغر، الممثلتين الدائمتين لكوستاريكا ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، على جهودهما المخلصة والدؤوبة من اجل الوصول بهذه العملية إلى خاتمة إيجابية. وإنني على يقين من أنني أتكلم باسم كافة الوفود وأعضاء الجمعية العامة حين أعرب عن شكرنا وامتناننا لتفانيهما ومثابرتهما. وأعرب كذلك عن تقديري للوفود على مشاركتها البنَّاءة وما أبدته من مرونة طوال العملية.

وإنني على ثقة بأن الاجتماع الرفيع المستوى سيشكّل ذروة جهودنا الرامية للوفاء بالوعود وتخفيف مشاعر القلق لدى الملايين من البشر

الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية الخفيضة في مختلف أنحاء العالم والذين يشكّل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا مباشرا لهم. وسيتيح الاجتماع، في ظل ما يحظى به من دعم ومشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، فرصة لتقديم حلول عملية المنحى للدول وللمجتمعات المحلية المتضررة في الخطوط الأمامية. وكونه سيُعقد في أعقاب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فإن الاجتماع سيشكّل لحظة حاسمة لإرسال رسالة قوية وموحدة بشأن الضرورة الملحة للتصدي لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. ويرسم المقرر 559/78، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم، طريقا للمضي قدما في تعزيز الإجراءات التي تُتخذ بشأن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر والتعامل معها بصفتها مسألة بالغة الأهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأتطلع إلى استمرار المجتمع الدولي في إبداء التعاون من خلال العمل مع الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية المتضررة من أجل التخفيف من شواغلها ومعالجة أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على الصعيد العالمي.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين 13 و 117 من جدول الأعمال.

البند 125 من جدول الأعمال (*تابع*)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع المقرر (A/78/L.97)

مشروع التعديل (A/78/L.103)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة لعرض مشروع التعديل A/78/L.103.

السيد شراير (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا أن نقترح مشروع التعديل A/78/L.103 على مشروع المقرر A/78/L.97، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

ويهدف مشروع التعديل إلى استعادة كامل القائمة الأصلية لمنظمات المجتمع المدني التي قُدمت أصلا. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدور حيوي في معالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك التوعية بشأن استخدام الأدوية وتقديم خدمات الرعاية الصحية والرصد لكفالة إحراز تقدم نحو تحسين السياسات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات. ولا ينص القرار 269/78، بشأن الطرائق التي تنظم جلسة اليوم، على أن المنظمات غير الحكومية الراغبة في المشاركة يجب أن يكون لها اختصاص حصري في المسائل الصحية. ونأسف لاستمرار بعض الدول الأعضاء في استخدام إجراء عدم الاعتراض لعرقلة مشاركة المنظمات غير الحكومية استنادا إلى اعتبارات سياسية لا علاقة لها بالغرض من عقد الاجتماع الرفيع المستوى. ولم يجر قط مناقشة سبب حظر هذه المنظمات غير الحكومية، علاوة على أن ذلك قد تم بطريقة تفتقر إلى الشفافية. وتلك المنظمات غير الحكومية السبع معروفة وراسخة، ويمكنها بالتأكيد المساهمة في تحقيق أهدافنا المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات، من خلال التوعية والرصد على حد سواء. ويدعم تعديلنا ببساطة استعادة المنظمات غير الحكومية السبع التي تم حذفها. ولن نضيف أي منظمات غير حكومية جديدة. إننا نؤيد التوصية الأصلية التي قدمتها الأمم المتحدة، ونحث جميع الدول الأعضاء على التصويت تأييدا لهذا التعديل وتجنب تسييس عملية إشراك المجتمع المدني في عملياتنا في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/78/L.97 ومشروع التعديل A/78/L.103. لقد أُغلق الآن باب المشاركة في تقديم مشروع التعديل إلكترونيا.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أن البلدان التالية، منذ تقديم مشروع التعديل وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع التعديل A/78/L.103 وهي: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الدانمرك،

سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مقدونيا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا واليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على أي اقتراح في إطار هذا البند أن تفعل ذلك الآن في مداخلة واحدة.

وبعد البت فيها جميعا، ستتاح الفرصة لتعليل التصويت بعد التصويت على أي منها أو جميعها. وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غال (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية وهي: ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية.

إننا نؤيد مشروع التعديل هذا (A/78/L.103) ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. ونأسف لاستمرار بعض الوفود في استخدام إجراء عدم الاعتراض لمحاولة عرقلة مشاركة المنظمات غير الحكومية على أساس اعتبارات سياسية لا علاقة لها بالغرض من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. ونشعر بخيبة أمل لأن الاعتراضات على تلك المنظمات غير الحكومية لم يتم تبريرها رسميا.

ونشير إلى الأولوية المشتركة المتمثلة في كفالة عملية مفتوحة وشاملة وشفافة تكون مفتوحة أمام أصحاب المصلحة، بما في ذلك من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وستكون المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في مصلحة شرعية العملية، ولكنها ستسهم أيضا في التوصل إلى نتيجة طموحة. وفي ذلك السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى دعم وتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع نص وروح الطرائق التي اعتمدتها الجمعية العامة.

السيدة كارداش (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن الوفد الروسي مضطر مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات لمنع عدة منظمات غير حكومية من المشاركة في أعمال الجمعية العامة. وينبغي ألا يُفسَّر ذلك على أنه يحول دون الإسهام المفيد جدا لهذه المنظمات في عمل الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، رشح الاتحاد الروسي بنفسه ممثلين للمنظمات غير الحكومية، مثل ممثلي منظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال، وضمهم إلى وفده. وعلى سبيل المثال، رشحنا السيد رومان كوزلوف، نائب رئيس جامعة سمولينسك الطبية الحكومية، للمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى القادم بشأن مقاومة مضادات الميكروبات كعضو في حلقة نقاش.

ومع ذلك، فإن مشروع التعديل (A/78/L.103) قيد النظر اليوم يدرج منظمات غير حكومية تركز أنشطتها على موضوعات سياسية، لا على الموضوع المطروح. وتشكل مشاركة هذه المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل مخاطر محتملة على إجراء مناقشة بناءة ومهنية وغير مسيّسة. كما أننا لسنا مقتنعين بأن المنظمات غير الحكومية المعنية ستكون قادرة على إضافة قيمة للمناقشات المتخصصة التي ستعقد في الاجتماع الرفيع المستوى. علاوة على ذلك، نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار الاستخفاف بمبدأي توافق الآراء وعدم الاعتراض على مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة. وقد شهدنا هذا الاتجاه منذ فترة طويلة ونعتبره يتعارض مع الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة. كما يبدو أنه يقوض أسس عمل هيئات الأمم المتحدة المتخصصة التي تركز على العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك اللجنة ذات الصلة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وستصوت روسيا معارضة التعديل المقترح وتدعو الدول الأعضاء إلى دعمنا في سعينا إلى العودة إلى مبدأ توافق الآراء.

السيدة ريبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة مشروع التعديل (A/78/L.103) وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

وكان من دواعي سرورنا أن نرى تلك الصيغة قد أدرجت في القرار بشأن الطرائق 269/78، والتي تسمح بمشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية وشاملة في هذا الاجتماع الهام. وتتيح لنا تلك الطرائق أن نرى الأساس المنطقي للاعتراضات على مشاركة المنظمات غير الحكومية، ونحن ممتنون لأن الصيغة قد أعادت سلطة اتخاذ القرار إلى الجمعية، وليس إلى أي دولة عضو بمفردها. ومع ذلك، نأسف لاستمرار بعض الدول الأعضاء في استخدام أساس مبدأ عدم الاعتراض لمحاولة منع مشاركة المنظمات غير الحكومية لأسباب سياسية لا علاقة لها بالغرض من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. وتقوض تلك الممارسة جهودنا الجماعية وروح التعاون اللازمة لمواجهة التحديات الصحية العالمية. وللمجتمع المدني تاريخ طويل ومثبت في المساهمة في المبادرات الصحية العالمية، بما في ذلك معالجة مسألة مقاومة مضادات الميكروبات. ونعتقد أنه من الضروري منح منظمات المجتمع المدني مشاركة واسعة في الاجتماع رفيع المستوى. إن الفشل في الاستفادة من خبرات المجتمع المدني سيضر بجهودنا الجماعية. لذلك ندعو إلى إشراكها بالكامل في هذه العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وفقا للمادة 90 من النظام الداخلي، قبل أن نشرع في البت في مشروع المقرر A/78/L.97، تبت الجمعية أولا في مشروع التعديل A/78/L.103.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجرِيَ تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سان مارينو، السنغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور – ليشتي، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بليز، بروني دار السلام، الصين، كوبا، مصر، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، منغوليا، ميانمار، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن.

اعتمد مشروع التعديل A/78/L.103 بأغلبية 70 صوتا مقابل 6 أصوات، مع امتناع 45 عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل A/78/L.103 قد اعتمد، سنشرع في البت في مشروع المقرر A/78/L.97، بصيغته المعدلة.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/78/L.97، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى

بشأن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات“، بصيغته المعدلة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/78/L.97، بصيغته المعدلة؟

اعتمد مشروع المقرر A/78/L.97، بصيغته المعدلة (المقرر 559/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليلات التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوينتو غونزاليس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إن مقاومة مضادات الميكروبات تهديد للصحة العامة على المستوى العالمي يمكن أن تكون له آثار مدمرة على البشر، ولهذا السبب من الملح أن يركز العمل المشترك على منع حدوث أزمة صحية.

وتصويت المكسيك مؤيدة للتعديل A/78/L.103، الذي اعتمد للتو، يرتكز أساسا على فكرتين. الأولى تتعلق بالفوائد المحتملة التي تمثلها مشاركة المنظمات غير الحكومية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، والثانية تتمثل في ضرورة مراعاة مبدأ الشفافية وتطبيقه في عمليات صنع القرار في المنظمة. وقد أكدت حكومة المكسيك الحالية، بقيادة الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، على مبدأ أن كل ما هو علني يجب أن يكون أكثر علانية من أي وقت مضى. لذلك، يرحب الوفد المكسيكي بمشاركة مختلف المنظمات في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. ويعتقد بلدي أنه يمكن إثراء العملية الحكومية الدولية الجارية بالخبرات ووجهات النظر والمعلومات المتنوعة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وحتى عندما يكون هناك خلاف، يمكن العثور على نقاط اتفاق.

وفي هذا الصدد، ينص القرار 269/78 على أن قائمة المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى المعني يجب أن تخضع لمبدأي الشفافية والإنصاف. ومن المثير للاهتمام أنه لم تتم مشاركة قائمة المنظمات غير الحكومية المعنية مع الأعضاء في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تقديم أسباب الاعتراض عليها. كل ذلك يقوض روح الشمولية التي يجب أن تكون شرطا لا غنى عنه في مناقشاتنا وقراراتنا. ومثلما فعلنا في مختلف المحافل، ستواصل المكسيك الدعوة إلى إشراك الجهات الفاعلة التي تعرب عن رغبتها في المشاركة، وفقا لمبادئ القرار بشأن الطرائق التي ذكرتها للتو. كما نحث بقية الأعضاء على دعم تلك الجهود من أجل إجراء المناقشات وتعزيزها وإيجاد أوجه تآزر، وضمان أن تعود نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات بالفائدة على جميع البلدان.

السيد إيمانويل (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن تعلل تصويتها على مشروع التعديل A/78/L.103 على المقرر 559/78، بشأن مشاركة الجهات المعنية في الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2024 بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

إننا ندرك أهمية دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات. كما نشدد على أن نجاح الاجتماع الرفيع المستوى يعتمد على ضمان تمسك جميع البلدان بأكبر قدر ممكن من الاحترام لروح التوافق والحوار والمفاوضات بحسن نية. ويشمل ذلك ضرورة احترام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المداولات بشأن القرار 269/78، بشأن طرائق عقد الاجتماع، وتحديد الرؤية والالتزام والإجراءات التي سيجري بها الاجتماع. وقد بذلت الدول التي أصدرت القرار جهودا دؤوبة لضمان أن يعود العمل الجماعي لمعالجة مقاومة مضادات الميكروبات من أجل التنمية المستدامة بالنفع على الجميع.

وفي هذا الصدد، اتفقت الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء على توسيع نطاق مشاركة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية على أساس مبدأ عدم الاعتراض. بيد أننا نرى اليوم مرة أخرى دولا تتخذ إجراءات لا تقوض فقط الإجماع المتفق عليه في القرار بشأن الطرائق، بل وتمثل أيضا اعتقاد الأقوياء أن بإمكانهم أخذ كل شيء وأنهم فوق القانون. إنها تتجاهل المخاوف التي قد تكون لدى بعض الدول، والتي

قد تستند إلى أسباب وجيهة، كما تتجاهل نص القرار بشأن الطرائق الذي اتفقنا عليه بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الأمر يمثل عدم احترام للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة، حيث إن تصرفات هذه الدول تعطي الأولوية لمصالحها الفردية على حساب الثقة والوحدة، مما يجعلنا نتساءل عن قيمة الكلمات الواردة في قرارات الجمعية العامة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء وعن هدفنا الأساسي في الجمعية العامة برمتها. إن مثل هذه الأعمال تغذي النقص المتزايد في الثقة بين الدول وتقوض الإيمان بالنظام المتعدد الأطراف، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة. ونود أن نؤكد على أن احترام الآليات القائمة التي اتفقنا عليها بالفعل هو شرط أساسي لمساعينا الرامية إلى تعزيز الشمولية وحماية تعددية الأطراف. إنه يضمن مصداقية وفعالية عمل الآليات ذات الصلة والنظام المتعدد الأطراف بشكل عام. لذلك، امتنعنا عن التصويت على التعديل.

السيد فاليدو مارتينيز (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إن التعديل A/78/L.103 يهدف إلى إدامة صيغة تقوض وتتجاهل مبدأ عدم الاعتراض الذي اتسمت به لعقود مشاركة منظمات المجتمع المدني التي ليس لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال الأمم المتحدة. ولا يؤيد وفد بلدي محاولات تقويض مبدأ عدم الاعتراض، الذي ينبغي إنقاذه والحفاظ عليه بمعناه الأصلي. والتعديل المقدم اليوم لا يساعد إلا على تسييس عمل الأمم المتحدة وإحداث انقسام داخلها.

إن كوبا مقتنعة بأن مشاركة المجتمع المدني كانت مفيدة ومجدية لعمل الأمم المتحدة على مدى عقود من الزمن. وقد شهدنا كيف أسهمت آلاف المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك العديد من المنظمات غير الحكومية من الجنوب ومن كوبا، إسهاما كبيرا في عمل الأمم المتحدة، بما يتماشى مع الإجراءات والممارسات المعمول بها، بما في ذلك المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومبدأ عدم الاعتراض. وعليه، فإن امتناع كوبا عن التصويت لا يشكّل حكما تقديريا على المنظمات غير الحكومية الواردة في التعديل A/78/L.103.

السيدة بيريرا غوميش (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب البرازيل بمشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة. ولذلك صوتنا مؤيدين للتعديل A/78/L.103.

لكن لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن التعديل يضيف قائمة مؤلفة من منظمات غير حكومية من البلدان المتقدمة النمو حصرا. وكما نعلم، فإن مقاومة مضادات الميكروبات تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية. وعليه، فإننا نرى أنه ينبغي تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية من الدول التي غالبا ما تفتقر إلى التمويل اللازم للقدوم إلى نيويورك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 125 من جدول الأعمال.

البند 130 من جدول الأعمال

تقرير مكتب الأمم المتحدة للشباب

تقرير الأمين العام (A/78/949)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيدة سامسون (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ 27 الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

نود في البداية أن نعرب عن امتناننا لمكتب الأمين العام على تقريره عن مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949) وإتاحة الفرصة لنا للإدلاء ببيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يواصل الاتحاد الأوروبي دعم المهمة الأساسية المتمثلة في تحقيق مشاركة منظومة الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم، مدركا

أن المشاركة الكاملة والهادفة للشباب في عمليات صنع السياسات والقرارات هي مفتاح إيجاد الحلول التي تمس حاجة عالمنا إليها. ونظل ثابتين في التزامنا بدعم الشباب بوصفهم شركاء متساوين في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، وإعمال حقوق الإنسان والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب. ونقدر ما أحرز من تقدم وحُقق من إنجازات لتعزيز مشاركة الشباب منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، ولذلك أعلن الاتحاد الأوروبي عن مساهمة قدرها مليون يورو لمكتب الأمم المتحدة للشباب.

ويحث الاتحاد الأوروبي مكتب الأمم المتحدة للشباب على أن يتحلى بالطموح في تنفيذ ولايته. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة للشباب أن يعمل على نطاق المنظومة بطريقة شاملة لكفالة مشاركة الشباب بصورة مجدية في كافة عمليات الأمم المتحدة، بما يتجاوز تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للشباب وتجديد شباب القوى العاملة في الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الدور الرئيسي الذي يضطلع به المكتب في النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ونرحب بانتقال المكتب إلى تلقي التمويل من الميزانية العادية، مما يوفر له قدرا جديدا من الاستقرار المالي والاستقلالية والاعتماد على الذات. وبالرغم من التدابير الجارية لاحتواء التكاليف جراء أزمة السيولة التي تعاني منها الأمم المتحدة، فإننا نشجع مكتب الأمم المتحدة للشباب بقوة على التعجيل بعملية تعيين الموظفين في أسرع وقت ممكن لكي يتمكن من استخدام جميع الأموال المخصصة للمكتب ليتسنى تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ ولايته. ونود أن نرى مكتب الأمم المتحدة للشباب يستقطب أفضل الخبراء في مسائل الشباب ممن يتمتعون بخبرة واسعة في مجال مشاركة الشباب في الأمم المتحدة حتى يتسنى له إنجاز ولايته بأفضل الطرق الممكنة.

وسنواصل تعاوننا الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للشباب. ولا نزال على اعتقادنا الراسخ بأن عمل المكتب وولايته يكتسيان أهمية أساسية لكفالة مشاركة الشباب مشاركة فعالة في بناء حاضرهم ومستقبلهم.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أؤيد البيان الذي أدلي به للتو باسم الاتحاد الأوروبي، يشرفني أن أتكلم اليوم باسم بلدي، البرتغال، الذي نرى أن التزامه بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن غني عن التعريف.

ونود بداية أن نشكر الأمين العام المساعد لشؤون الشباب على عرض التقرير الثاني لمكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949). وكما نرى، ما فتئت الأمم المتحدة تحرز تقدما في عملها المتعلق بالشباب منذ عدة عقود، لا سيما من خلال القرارات العديدة ومجموعة الأنشطة والإنجازات التي اعتمدتها وحققتها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

وما فتئ هناك تزايد في الاقرار أن الشباب عناصر إيجابية للتغيير ومساهمين رئيسيين في النهوض بالأطر العالمية المتفق عليها. ويسرنا بصفة خاصة ما شهدناه من جوانب التحسن في عملية المشاركة مع منظمات وشبكات المجتمع المدني التي يقودها الشباب.

وقد شكّل إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب بموجب القرار 306/76 أول إنجاز ملموس تحققه خطتنا المشتركة في أعقاب العملية الحكومية الدولية التي اشترك في قيادتها الممثلان الدائمان لمصر وغيانا.

وقد أولت البرتغال أهمية كبيرة لإنشاء المكتب. وهنا نؤكد مجددا التزامنا الكامل بتنشيط جهودنا المشتركة لصالح الشباب.

وفي الختام، وإذ نأمل أن يصدر التقرير في حينه في المستقبل قبل انعقاد المناقشات في الجمعية العامة، فإننا ندعو مكتب الأمم المتحدة للشباب إلى تسريع عملية التوظيف من أجل استكمال احتياجاته من الموظفين التي نتوقع أن تشمل فريقا نشطا يستفيد من ثروة القدرات والخبرات الفنية التي تمتلكها منظومة الأمم المتحدة ككل.

وفي الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75)، التزمت الدول الأعضاء بالإصغاء إلى الشباب والعمل معهم. ونحن على ثقة بأن مكتب الأمم المتحدة للشباب سيساعد في تنفيذ ذلك الالتزام.

السيد غرونفالد (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلت به ممثلة الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتها الوطنية.

إننا نقدر عاليا إتاحة هذه الفرصة لإجراء مناقشة بشأن التقرير الثاني لمكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949) منذ إنشائه رسميا، الذي طالما كانت سلوفاكيا تدعمه بقوة. فمكتب الأمم المتحدة للشباب يشكّل ركيزة حيوية للمشاركة مع الشباب ومن أجلهم في جهودنا الجماعية لتمكين الشباب في جميع أنحاء العالم.

ونشيد بعملية الانتقال من مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب إلى مكتب الأمم المتحدة للشباب، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السيدة جاياتما فيكراماناياكي مرة أخرى على كل العمل الذي اضطلع به. ونعرب عن دعمنا لما يبذله الأمين العام المساعد لشؤون الشباب، السيد فيليبي بولييه أوليفيرا، من مساع حالية ومستقبلية للوفاء بولاية المكتب، ونشاطره في ذلك الصدد مخاوفه إزاء عدم الانتهاء من عملية التوظيف بعد. ونؤيد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمعالجة الموقف دون مزيد من التأخير.

وإدراكا للدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في تشكيل مستقبلنا، نرحب بمبادرات المكتب المحددة لتعزيز صوت الشباب وتمكينهم من المشاركة الهادفة في المناقشات داخل إطار الأمم المتحدة. إن رؤية المستقبل الذي نريده لا يمكن أن تتحقق بالكامل دون الشباب ومساهمتهم النشطة في عمل الأمم المتحدة. ونرحب ترحيبا خاصا بمشاركة الشباب في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وفي صياغة إعلان الأجيال المقبلة. إن الشباب هم الأقرب زمنيا إلى الأجيال القادمة. ولذلك يجب أن تُسمع أصواتهم.

وفي العالم السريع التغير، يضطلع الشباب بدور لا غنى عنه داخل المجتمعات المحلية – وهو تعزيز التماسك الاجتماعي، والدعوة إلى السلام والمساواة، فضلا عن النهوض بالمكاسب الإنمائية. ومن خلال توفير منصات للمشاركة الهادفة للشباب وفرص القيادة لهم فإننا نستثمر في قادة الغد.

لدى سلوفاكيا التزام منذ أمد طويل بتوفير مساحة كافية للشباب للمساهمة بنشاط في جهود الأمم المتحدة. وقد انعكس موقفنا هذا بوضوح في الروح الأساسية لأهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أحد خلف الركب. فمن الضروري أن نواصل تعزيز مشاركة الشباب وكفالة أن تكون أصواتهم جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار التي تحدد مسارنا العالمي.

ومما لا شك فيه أن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب كان خطوة حاسمة في تعزيز مكانتهم وإعلاء صوتهم، ونحن نؤيد تأييدا كاملا أنشطته لبلوغ هدفنا للعيش في عالم تتاح فيه لكل شاب فرصة الازدهار.

السيدة بارماناند (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر غيانا أن تشارك في هذه الجلسة للنظر في التقرير الثاني (A/78/949) لمكتب الأمم المتحدة للشباب. ونحن نقر بالتقدم الكبير الذي أحرزه المكتب في تعزيز مشاركة الشباب والنهوض بقضاياهم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكما هو وارد في التقرير. كما نرحب بتعيين أول أمين عام مساعد لشؤون الشباب، السيد فيليبي بولييه، في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، ونتمنى له النجاح في المضي قدمًا بعمل المكتب.

لا يفصلنا عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سوى أسابيع قليلة. ولا يمكن الحديث عن المستقبل دون الحديث عن الشباب – فهم المستقبل. ومع ذلك، فإن الاستثمار في شبابنا اليوم، الآن، هو الذي سيحدد نوع المستقبل الذي نورثه للأجيال المقبلة.

وفي ضوء ذلك، تعتقد غيانا أن إشراك الشباب قد أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث يشهد العالم اليوم تصاعداً في النزاعات، التي يكون الشباب في محور الكثير منها. هناك 1,2 بليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً، ويمثلون 16 في المائة من سكان العالم، ويعيش الكثير منهم في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وفي المناطق التي تشهد نزاعات طويلة الأمد، شهدنا أطفالاً ينتقلون إلى مرحلة المراهقة وحتى إلى مرحلة البلوغ بدون تحقيق السلام. ولذلك فإن دور الشباب في بناء السلام، بما في ذلك دورهم في جهود الوساطة وعمليات السلام، أمر بالغ الأهمية.

لقد رأينا أيضا الشباب يرفعون أصواتهم ويتخذون إجراءات في مكافحة تغير المناخ. فإن لهم مصلحة مباشرة ويجب إشراكهم في قيادة جهود العمل المناخي. ولبلوغ تلك الغاية، تشيد غيانا بجهود المكتب في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وفي إعلاء أصوات الشباب في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وإذا أردنا أن نجني ثمار الحماسة والطاقة والإبداع لدى شبابنا، بما في ذلك من خلال مشاركتهم الكاملة والفعالة، يجب أن نستثمر في تعليمهم وبناء قدراتهم وكفالة صحتهم ورفاههم وفي توفير فرص العمل لهم. وباختصار، يجب ألا نتعامل بتهاون مع المسائل التي تؤثر على شبابنا. بل يجب أن تكون في صميم خطة التنمية المستدامة.

تؤمن غيانا بأن الشباب يمكن أن يكونوا عوامل للتغيير الإيجابي، ولكن يجب أن نهيئ لهم الفرص للقيام بذلك وإزالة أي عقبات قائمة. وتظل مشاركتهم الهادفة في عمليات صنع القرار وصنع السياسات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية أمرا بالغ الأهمية لصياغة مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. ونؤكد في هذا الصدد على المساهمات التي يمكن أن يقدمها الشباب، بما في ذلك من خلال المكتب، في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل وفي إعلان الأجيال المقبلة.

وعلى الصعيد الوطني، أعطت غيانا الأولوية لمبادرات تنمية الشباب، بما في ذلك من خلال زيادات كبيرة في الميزانية المخصصة للبرامج التي تفيد الشباب مباشرة. وتركز هذه المبادرات على التعليم والتدريب على المهارات والبرامج المهنية وتشغيل الشباب ودعم ريادة الأعمال والإسكان والرياضة.

وفي الختام، تعرب غيانا عن دعمها الثابت لعمل المكتب، بما في ذلك استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة الشباب بشكل أكبر. كما نظل ملتزمين بالنهوض بقضية الشباب – بما في ذلك الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن – خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن. ونحن لا نرى هذا كخيار، بل كمسؤولية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على تقريره (A/78/949).

تؤيد مالطة البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إن مالطة مؤيد ثابت لحقوق الإنسان للشباب ومشاركتهم الهادفة في عمليات صنع القرار. هذه المشاركة حيوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب أيدنا تماما إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب – لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من إشراك الشباب ودعمهم بفعالية كشركاء كاملين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت حتى الآن، بما في ذلك تعيين أول أمين عام مساعد لشؤون الشباب على الإطلاق، السيد فيليبي بولييه. ونتطلع إلى دور الأمين العام المساعد في تعزيز السياسات المتعلقة بالشباب وتنسيق العمليات والمنابر على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ولكي يؤدي المكتب الغرض المنشود منه بفعالية يجب أن يمثل مختلف الشباب الذي يهدف إلى دعمهم وأن يتفاعل معهم، بمن في ذلك الشابات والفتيات وأفراد مجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك الذين يعانون من أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة. إن إدماج المنظور الجنساني في عمل المكتب أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة والقوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية التمييزية التي غالباً ما تستبعد الشابات والفتيات من عمليات صنع القرار.

وبالرغم من إحراز تقدم في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة للشباب في الأمم المتحدة، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات، لا سيما في إطار ركيزة السلام والأمن. ومن دواعي القلق أن نلاحظ انخفاضا في عدد الشباب الذين يقدمون إحاطات إلى مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في السنوات الأخيرة. إن زيادة الموارد والإرادة السياسية أمران أساسيان للتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونحن ندعو إلى زيادة مشاركة مكتب الأمم المتحدة للشباب في هذا الصدد، ونحيط علما بالتوصيات التي قدمها الأمين العام المساعد بولييه خلال المناقشة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في أيار/مايو (انظر S/PV.9637).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بوما (زامبيا).

يمثل هذا العام نقطة تحول بالنسبة للشباب في الأمم المتحدة وخارجها. وميثاق المستقبل، الذي يجري حالياً التفاوض بشأنه، يتيح فرصة فريدة للمضي قدماً باتجاه نظام متعدد الأطراف مُنشَّط يؤثر إيجاباً على حياة الشباب ويبني ثقتهم في الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف. ونشيد بجهود المكتب في دعم المشاركة الهادفة للشباب في العملية الحكومية الدولية المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويجب علينا أيضا أن نكفل إشراك الشباب بكل تنوعاتهم في عملية متابعة النتائج المختلفة.

وبينما نواصل العمل نحو التشغيل الكامل لمكتب الأمم المتحدة للشباب وكفالة المشاركة الهادفة للشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يجب أن نكفل ألا تُسمع أصوات الشباب فحسب، بل أن تُتخذ إجراءات بشأنها.

السيدة مازاييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إن نظر الجمعية العامة في تقرير مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949) فرصة ممتازة – ليس فقط للتعرف على أنشطة هذا الكيان الجديد، ولكن أيضا لتبادل الآراء بشأن مواصلة تطوير جدول أعمال الشباب، بروح التعاون الحكومي الدولي.

وقد عهد القرار 306/76، الذي أنشأ مكتب الشباب قبل عامين، إلى المكتب بالمهمة الهامة والصعبة المتمثلة في قيادة المشاركة والدعوة بشأن قضايا الشباب على نطاق الأمم المتحدة. ولا يخفى على أحد أن الشباب هم الجزء الأكثر تقدما وحركة في المجتمع. إنهم مستعدون لتنفيذ أكثر الإصلاحات التقدمية. ولكن كيف ستبدو هذه الإصلاحات؟ كيف ستتطور خطة الشباب وفي أي اتجاه ستسير؟

وعلى الرغم من الإطار الزمني القصير غير المعقول الذي مُنح للدول للنظر في التقرير، إلا أننا قرأناه بعناية فائقة. ولاحظنا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بقدر كبير من العمل في المجالات التالية: تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؛ وتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الإنسانية؛ وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل الشباب وبواسطتهم؛ ومشاركة الشباب في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ؛ وإنهاء أوجه عدم المساواة بين الشباب والشابات؛ ومكافحة التمييز والعنف ضد الشابات. وهذه كلها مواضيع هامة. ومع ذلك، من الإنصاف أن نلاحظ أن هذه المجموعة من المواضيع تحظى بالأولوية في مجموعة واسعة من منصات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن مجموعة كاملة من المسائل، التي يكتسي الكثير منها أهمية بالنسبة للعديد من الدول، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تبقى لسبب ما على هامش اهتمام الأمم المتحدة ويتم تجاهلها تماما في بعض الأحيان.

ووفقا للتقرير، فإن أحد المكونات الرئيسية لعمل مكتب الشباب هو تعزيز المشاركة المجدية للشباب، إلا أن ذلك يشير بشكل حصري تقريبا إلى مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار وتصميم السياسات الحكومية. ويجب ألا ننسى أن الشباب يمكن أن يصبحوا هدفا للتلاعب السياسي من قبل القوى الهدامة. فقد يتأثر الشباب بالأفكار المتطرفة. ويجب علينا مكافحة مثل هذه الاتجاهات. وعلاوة على ذلك، فإن المجال السياسي ليس المجال الوحيد في الحياة الذي يتطلب منظورا مختلفا للشباب. فهناك أيضا المجالات الاجتماعية والاقتصادية والروحية والرياضية. أليست مشاركة الرياضيين الشباب على قدم المساواة في المسابقات الدولية دون تمييز على أساس الجنسية والتفضيلات السياسية شكلا من أشكال المشاركة الهادفة في المجتمع؟

إن الشباب بإمكانهم تقديم مساهمات مجدية في تنفيذ البرامج الاجتماعية. ويمكن قول الشيء نفسه عن العمل التطوعي. ويتجلى تضارب الأولويات هذا في العمل على مسودة الفصل الرابع من ميثاق المستقبل بشأن الشباب وأجيال المستقبل. ونشير إلى أن النُهج المبتكرة في تعزيز مشاركة الشباب ومبادرات التمكين المتعددة الأطراف ينبغي أن تُعرض على الدول الأعضاء للنظر فيها لا أن تُفرض عليها باعتبارها النهج الصحيح الوحيد.

إننا ندرك أن مكتب الشباب لا يزال في بداياته وربما لا يعمل بكامل طاقته حتى الآن ولم يحقق كامل إمكاناته بعد. ونحن على ثقة

بأن المكتب، في أنشطته المستقبلية، سيولي اهتماما أكبر لتنفيذ الفقرة 3 (ز) من منطوق القرار 306/76، التي تنص على أن جزءا من ولاية مكتب الشباب تتمثل في تعزيز وتيسير التحاور والتعاون والتضامن. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، فإن التآزر الناتج عن حماس الأجيال الشابة وخبرة الأجيال الأكبر سنا هو أمر يمكن تسخيره وتعزيزه بما يعود بالنفع على المجتمع. ومع ذلك، فإن أساس مثل هذا الحوار يبدأ بالطبع في الأسرة. ولهذا السبب نؤكد مجددا أن الأسرة، كمؤسسة اجتماعية، هي أحد العوامل الرئيسية التي تعزز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الشباب، المساهمة في تعزيز عملية صنع السياسات المتعلقة بالأسرة، بما في ذلك كجزء من جهودنا المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا.

ونحن مقتنعون بأن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن مساراتها الإنمائية أو تفضيلاتها السياسية، ستتفق مع التأكيد على أن الأولوية الاستراتيجية لسياسة الدول تجاه الشباب ينبغي أن تتمثل في تهيئة الظروف اللازمة لتحسين أوضاع الشباب بشكل مستمر، وتعزيز قدرتهم التنافسية، وتنمية سعة اطلاعهم، وتحسين قدرتهم على التكيف مع الظروف المتغيرة، وجعلهم أكثر تقبلا للأفكار الإبداعية. وأخيرا، يجب أن نعزز تكوينهم كأفراد متناغمين يتمتعون بأساس معنوي وأخلاقي قوي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الدول والنظام المتعدد الأطراف بأكمله بذل الجهود لتزويد الشباب بإمكانية الحصول على مجموعة من الخدمات الأساسية لتمكينهم من اختيار المسار الذي سيسلكونه في حياتهم وتعليمهم وتوظيفهم وتكوين أسرهم.

وفيما يتعلق بالحوار بين الثقافات، نعتقد أن فكرة الوحدة، مع الاحترام الواجب للتنوع الثقافي والحضاري، يمكن تحقيقها على المستوى العالمي وينبغي تعزيزها بكل طريقة ممكنة. ومن أجل القيام بذلك، يجب رفض القوالب النمطية حول استثنائية بعض الدول وتفوقها على دول أخرى. وعند وضع السياسات والبرامج الخاصة بالشباب، يجب أن نأخذ في الاعتبار الخلفيات الثقافية والدينية للدول والتعامل معها بالاحترام الواجب.

وبالنسبة للاتحاد الروسي، يضطلع الشباب بدور خاص في تعزيز التسامح والتضامن. وفي بداية شهر آذار/مارس، في مدينة سوتشي في الاتحاد الروسي، أقيم مهرجان الشباب العالمي. وقد حضره أكثر من 20 000 ممثل من أكثر من 180 دولة. ودعونا ضيوف المهرجان لزيارة مناطق مختلفة من الاتحاد الروسي. فكان من الأهمية بالنسبة لنا تعريف ضيوفنا بالتنوع الثقافي والوطني لبلدنا. واستجابة للعديد من الطلبات التي تلقيناها، قررت القيادة الروسية جعل مهرجان الشباب العالمي حدثا منتظما. ولا شك أن هذه المبادرة ستسهم في تنمية التضامن الدولي والاتصالات بين الأشخاص، وتعزيز الصداقة والأخوة والثقة والتفاهم المتبادل بين ممثلي مختلف الثقافات والأديان والحضارات.

وفيما يتعلق بتبادل الخبرات حول قضايا الشباب، فإننا نعمل مع العديد من البلدان النامية ونركز على خلق فرص تعليمية. وتستضيف المؤسسات التعليمية الروسية ما يقرب من مليون طالب من مختلف البلدان. ويعد توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب أحد أهم أولويات الاتحاد الروسي. وترى روسيا أن الشباب شريك متساو في صياغة السياسات في هذا المجال وتنفيذها.

إننا نبذل جهودا كبيرة في تصميم سياسات الشباب وتنفيذها على مستوى التشريعات وإنفاذ القانون، وقد تراكمت لدينا خبرة كبيرة في تطوير انخراط الشباب في ريادة الأعمال، ودعم المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية، وإقامة حوار بين الأجيال، وإدارة برامج التطوع، وتقديم المساعدة للشباب الذين يمرون بأوقات عصيبة، ودعم السياحة الشبابية والعديد من المجالات الأخرى. ونحن على استعداد لمشاركة خبراتنا مع الدول الأخرى واعتماد أفضل الممارسات التي تتبعها الدول الأخرى. إن خطة الشباب متعددة الأوجه ومتنوعة. واستكشاف جوانبها المختلفة هو أساس بناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

ونعرب عن خالص أملنا في أن يكون مكتب الأمم المتحدة للشباب، في أنشطته المستقبلية، متقبلا للأفكار والمقترحات الجديدة ومتحليا بالمرونة في نهجه وآرائه مثل الشباب أنفسهم، الذين يُطلب من المكتب أن يناصر تمكينهم.

السيدة ماكغاتي (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر الأمين العام على تقريره الثاني عن مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949). وإنه لإنجاز عظيم أن نهنئ الدكتور فيليبي باوليبه أوليفيرا، الأمين العام المساعد لشؤون الشباب، باعتباره أصغر مسؤول رفيع المستوى على الإطلاق في تاريخ الأمم المتحدة. ونرحب كذلك، تحت قيادته المقتدرة، بمجالات العمل الرئيسية الثلاثة الواضحة لمكتب الشباب، وهي: أولا، تسريع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لدفع عجلة التقدم في جميع الركائز الثلاث للمنظمة؛ ثانيا، تجديد شباب القوة العاملة في الأمم المتحدة؛ ثالثا، إشراك الشباب بشكل مجد لتحقيق كلا الهدفين.

يتجلى عمل مكتب الأمم المتحدة للشباب بالفعل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة في سعيها لتنفيذ أعمالها من خلال النهوض بمشاركة الشباب الهادفة على جميع المستويات. ويرتكز ذلك أيضا على استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، التي يقوم على تنفيذها 132 فريقا قطريا تابعا للأمم المتحدة في مختلف البلدان، وتفخر جنوب أفريقيا بأن تكون أحدها. وفي التقرير المرحلي الرابع لاستراتيجية شباب 2030، الذي أُطلق قبل شهر واحد فقط، تم تسجيل التحديات التي واجهت الشباب والتقدم المحرز على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بوضوح.

ونحيط علما كذلك بأن مكتب الشباب قد استعرض نقاط القوة والثغرات في سياسات وبرامج التدريب الداخلي في الأمم المتحدة، من خلال تقريره المعنون "التدريب الداخلي في الأمم المتحدة: استعراض استكشافي". ونأمل أن تثمر توصياته عن إحداث تحول، في الواقع، في التدريب الداخلي وجعله متسقا ومنصفا ومتاحا للشباب من جميع أنحاء العالم – بدءا من مناطق مثل منطقتنا حيث تشكّل بطالة الشباب تحديا كبيرا.

ويشكّل منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عُقد في الفترة من 16 إلى 18 نيسان/أبريل تحت شعار "الشباب يصوغون حلولا مستدامة ومبتكرة: تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات"، ومشاركة الشباب في لجنة وضع المرأة، بما في ذلك المنتديات السياسية الرفيعة المستوى، تمثيلات واضحة جديرة بالترحيب للمشاركة بين الأجيال في إطار نهج متبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

إن جنوب أفريقيا، كونها عضوا في لجنة بناء السلام، تشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة للشباب في مجالات الشباب والسلام والأمن والدور الذي يضطلع به في العمل الجاري حاليا في إطار ميثاق المستقبل. ويتطلع وفد بلدنا بترقب كبير إلى يومي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، لا سيما يوم العمل الشبابي الذي سيعقد في 20 أيلول/سبتمبر قبل انعقاد مؤتمر القمة. ويشكّل إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب فعليا تأكيدا أن الشباب ليسوا مستقبلنا فحسب، بل وحاضرنا. فهم معنا بالداخل رسميا وعلى استعداد للعمل بشكل واضح. وكما يقال: "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا". فدعونا نواصل العمل بين الأجيال.

السيد محمد (مصر): يأخذ وفد مصر علما بالتقرير الثاني المقدم من مكتب الأمم المتحدة للشباب (A/78/949) حول أنشطته إعمالا لقرار الجمعية العامة 306/76. ويرحب أيضا بتعيين أول أمين عام مساعد لشؤون الشباب بما يعكس البدء في تنفيذ التوافق الدولي الذي شهدته الجمعية العامة باتخاذها القرار المذكور في أيلول/سبتمبر 2022 وما أكدته من خلاله حول ضرورة تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب في الأمم المتحدة والارتقاء بالجهد المؤسسي الذي تقوم به المنظمة دفعا لهذا الملف بما يلبي تطلعات شباب العالم. وفي ذات السياق، ينوه وفد مصر بضيق الوقت المتاح بين صدور التقرير وانعقاد هذه الجلسة. ويتطلع وفد مصر لأخذ ذلك في الحسبان عند إعداد التقارير المقبلة وضمان إتاحته قبل انعقاد الجلسة بوقت كاف بما يسمح بدراسته والوقوف على مستجدات أنشطة المكتب.

سعدت مصر بالعمل مع غيانا في تيسير المشاورات على إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب الذي يهدف لتعزيز التواصل مع الشباب والاستماع لأصواتهم دفعا للجهود الدولية في الركائز الثلاث لعمل

الأمم المتحدة: وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يود وفد مصر مشاركتكم رؤيته لكيفية تعزيز دور المكتب تحقيقا لذلك، خاصة مع قيام الجمعية العامة بالتشاور حاليا بشأن الفصل الرابع المعني بالشباب والأجيال المقبلة في ميثاق المستقبل المنتظر اعتماده في أيلول/سبتمبر المقبل.

أولا، يجب زيادة الاستثمار في البرامج التعليمية والعلمية وبرامج التبادل الأكاديمي وبرامج اكتساب المهارات ونقل الخبرات للشباب في الدول النامية، بالإضافة إلى زيادة عدد المنح الدراسية لهؤلاء الشباب تعزيزا لمهاراتهم ودفعا لفرص توظيفهم.

ثانيا، يجب زيادة فرص توظيف وتدريب الشباب – خاصة من الدول النامية – في مختلف إدارات الأمانة العامة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر زيادة التمويل المخصص لصندوق الأمم المتحدة للشباب، وهو مقترح هام يستمر التفاوض بشأنه في المشاورات الخاصة بالميثاق والتزام وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 179/78.

ثالثا، من الأهمية بمكان البناء على العلاقة التكاملية بين الهجرة والتنمية وتعزيز المسارات النظامية للهجرة بصورة تتسق مع الحقائق الديمغرافية ومتطلبات سوق العمل، وعبر آليات تضمن للشباب الهجرة الآمنة وتعظم من الدور الإيجابي للمهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة في دول المنشأ والمقصد. وتكتسب هذه النقطة أهمية مع قرب انعقاد المنتدى الثاني لاستعراض الهجرة الدولية في عام 2026.

وتعد كافة هذه الموضوعات وغيرها من بين النقاط التي دفعت بها المجموعة الأفريقية في مواقفها التفاوضية في الفصل الرابع من ميثاق المستقبل، فضلا عن تأكيدها نقطتين محوريتين: ضرورة القضاء على كافة أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب، بالإضافة إلى مطالبتها بالبدء الفوري لاستعادة الممتلكات الثقافية والآثار التاريخية لدولها الأصلية تحقيقا لحق الشباب والأجيال المقبلة في التمتع بحقوقهم الثقافية. ويتطلع وفد مصر لأن يكون لمكتب الأم المتحدة للشباب – مع استكمال عملية إنشائه – صوت مسموع في دفع هذه القضايا الملحة للشباب، خاصة في الدول النامية، وأن يواصل مساعيه من أجل نقل صوت شباب العالم للأمم المتحدة.

وتظل مصر ملتزمة بتعزيز أوجه مشاركة الشباب وتمكينهم، وزيادة البرامج الهادفة لدفع قدراتهم وتأهيلهم لسوق العمل، فضلا عن زيادة عدد الشباب المعين في المناصب القيادية، بالإضافة إلى قيامها من جانب آخر بإقامة منتدى شباب العالم بوصفه محفلا هاما للشباب من مختلف دول العالم لتبادل الآراء والأفكار حول موضوعات السلم والتنمية والإبداع.

السيدة باتل (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب بداية عن خالص امتناننا لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة. ونتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام المساعد لشؤون الشباب المعين حديثا.

ترحب الهند بتقرير الأمين العام (A/78/949) عن التقدم المحرز والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للشباب، الذي أنشئ بموجب القرار 396/76. ونحيط علما بالجهود المبذولة لتعزيز مشاركة الشباب وتفعيل الولاية. ويظل استيعاب الجميع عنصرا أساسيا في ولاية مكتب الأمم المتحدة للشباب. ويكتسي الالتزام بالمبادئ التي حددتها الجمعية العامة وكفالة تمثيل أصوات الشباب من كافة المناطق نفس القدر من الأهمية. ونؤكد بصفة خاصة أهمية إعلاء أصوات الشباب من بلدان الجنوب العالمي في الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للشباب. فلا بد من إدماج التحديات والمنظورات الفريدة لأولئك الشباب في عمل الأمم المتحدة، كما ينبغي دعم مشاركتهم النشطة من أجل كفالة الاعتراف الكامل بإسهاماتهم. وإذا أراد مكتب الأمم المتحدة للشباب أن يحقق عملية شاملة للجميع حقا، فعليه أن يسعى إلى تحقيق التوازن الجغرافي في أنشطته وتمثيله. وينبغي أن يكون لكافة المناطق ممثلوها من الشباب مع التصدي للمسائل المتصلة بهم على وجه الخصوص، تجسيدا للواقع العالمي المتنوع.

علاوة على ذلك، يشكّل تحقيق التوازن بين الجنسين عنصرا أساسيا في جميع مساعي مكتب الأمم المتحدة للشباب. ويجب أن تتاح للشابات والفتيات فرص متكافئة للمشاركة وتولي أدوار قيادية، فالمساواة

بين الجنسين تكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن يسعى مكتب الأمم المتحدة للشباب إلى أن تكون الخطة المتعلقة بالشباب أكثر إنصافا وشمولا للجميع.

إن الهند لديها أكبر عدد من الشباب في العالم، فهي تضم أكثر من 250 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاما. ويقف شبابنا المشبعون بالقيم الديمقراطية والتطلعات المتنوعة وراء قصة نجاح الهند. وتعمل مبادرات من قبيل "صُنع في الهند" و "الشركات الناشئة – الهند" على تمكينهم ليصبحوا رواد أعمال ومبتكرين. وقد وفرت منظومة المؤسسات الناشئة في الهند، التي تشكّل ثالث أكبر منظومة للشركات الناشئة في العالم، 1,25 مليون وظيفة وتُقدر قيمتها بأكثر من 350 بليون دولار. ويسهم الشباب الهندي إسهاما كبيرا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على مستوى العالم.

وستواصل الهند دعم النمو الشامل للجميع والسياسات التي تركز على الشباب في منظومة الأمم المتحدة من أجل مستقبل يتسم بالازدهار والابتكار. ونؤكد مجددا دعمنا لاستراتيجية "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب"، وتمكين شبابنا ليصبحوا قادة وصناع تغيير على الصعيد العالمي.

السيدة فان دير سار (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي.

وباسم مملكة هولندا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن انطباعنا الإيجابي عن العام الأول لمكتب الأمم المتحدة للشباب لجهوده في قيادة المشاركة والدعوة بشأن قضايا الشباب على نطاق الأمم المتحدة.

والآن بعد إرساء المكتب بالكامل على أسس مالية مستقرة، نعرب عن أملنا في استمرار اتخاذ إجراءات ملموسة، مسترشدين في ذلك باستراتيجية الأمم المتحدة للشباب. ويمكن للمكتب أن يعول على دعم هولندا بما يتسق مع استراتيجيتها "الشباب في صميم القلب". ولذلك رحبنا بتعيين الدكتور فيليبي بولييه أوليفيرا أمينا عاما مساعدا لشؤون الشباب ونشيد بدوره في إبراز قضايا الشباب في الأمم المتحدة منذ تعيينه، بما في ذلك ما قام به في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل.

ونظرا لدعمنا أيضا للاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني، نود أن نشير إلى أهمية عمل المكتب فيما يخص الشباب ذوي الإعاقة وكذلك انخراطه في الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني. ونشيد أيضا بالمكتب الذي أنشأ أول فريق أساسي للشباب ليكون بمثابة مجلس استشاري، ضاربا بذلك مثالا يُحتذى به. وفي الوقت نفسه نحيط علما بنتيجة الاستعراض المؤقت لاستراتيجية الشباب التي خلصت إلى ضرورة تعزيز السياسات والعمليات الرامية إلى إشراك الشباب بصورة مجدية على جميع المستويات. ولذلك تأمل هولندا أن يستمر إعطاء الأولوية لمسألة تعميم تلك الآليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ونرى أن ميثاق المستقبل سيكون محوريا في هذا الصدد.

أخيرا، يرحب وفد بلدي بالدور القيادي للمكتب في النهوض بالخطط المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونشجع المكتب على مواصلة تلك الجهود وتسريع وتيرتها، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام بشأن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) الصادر في ربيع هذا العام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على الأثر الإيجابي لمكتب الأمم المتحدة للشباب بوصفه مدافعا عن الخطة المتعلقة بالشباب، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم للمكتب، بما في ذلك الدعم المالي، وزيادة هذا الدعم كلما أمكن، وذلك حتى يتسنى له الوفاء بولايته المهمة. فما من سبيل لتحقيق السلام والعدالة والتنمية سوى إدراج آراء الشباب بصورة مجدية في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في إطار مناقشة هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 130 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.